التقرير السنوي

لرصد أحداث العنف الطائفي

منذ نوفمبر 2018 وحتى ديسمبر 2019

التقرير السنوي لرصد أحداث العنف الطائفي

منذ نوفمبر 2018 وحتى ديسمبر 2019

التقرير السنوي لرصد أحداث العنف الطائفي

منذ نوفمبر 2018 وحتى ديسمبر 2019

الناشر
المفوضية المصرية للحقوق والحريات
WWW.EC-RF.NET
Info@Rights-Freedoms.ORG

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي
نَسب المُصنَّف - الترخيص بالمثل ٤,٠ دولي.

مقدمة

يقوم التقرير على رصد وتحليل حوادث العنف الطائفي التي استهدفت الأقباط المسيحيين، والتي تنطوي على انتهاكات للدستور والعهود والمواثيق الدولية، سواء بشكل مباشر أو من خلال الامتناع عن توفير الحماية اللازمة ضد حدوث هذه الانتهاكات.

في هذا التقرير رصدت المفوضية المصرية للحقوق والحريات 13 واقعة عنف طائفي استهدفت المسيحيين الأقباط في مصر في الفترة من نوفمبر 2018 وحتى ديسمبر 2019. وقد وزعت حالات الاعتداءات الطائفية على أربعة محافظات رئيسية، احتلت فيها محافظة المنيا المركز الأول في عدد حوادث التوتر الطائفي والاعتداءات الإرهابية ضد الأقباط ب 8 حوادث، يليها محافظتي القاهرة وقنا بحادثتين لكل منهما ثم سوهاج بحادثة واحدة. وقد اعتمدت المفوضية المصرية في رصدها للأحداث على الأخبار والصور والفيديوهات التي تم تداولها في المواقع الإخبارية الموثوق بها، وكلما أمكن كان يتم التواصل مع الأطراف المعنية لتوثيق هذه الأخبار.

وفي هذا التقرير أيضًا تم تحليل وتصنيف أنواع الاعتداءات الطائفية وتحديد الانتهاكات الدستورية والقانونية ودور الدولة في إدارة الملف الطائفي بشكل عام.

أشكال الاعتداءات الرئيسية

اتخذت حوادث العنف والتوتر الطائفي في تلك الفترة خمسة أشكال رئيسية:

1- اعتداءات ضد كنائس قدمت أوراقها للجنة توفيق أوضاع الكنائس:

منذ بدء عمل لجنة تقنين أوضاع الكنائس المشكلة في يناير 2017 برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية 6 وزراء بالإضافة إلى ممثل عن الطائفة المعنية وممثلين عن جهات سيادية، تعرضت بعض المباني الكنسية إلى اعتداءات وتظاهرات وتدخلات من أجل منع تقنين أوضاعها أو لمنع إجراء توسعات أو تجديدات في بعضها. وصل عدد تلك الكنائس إلى 16 كنيسة ومبنى كنسي. تم غلق 12 منهم بشكل دائم أو مؤقت، ذلك بخلاف الاعتداءات على كنائس جديدة لمنع فتحها أو تشييدها.

2- اعتداءات لمنع افتتاح كنائس جديدة:

شهدت تلك الفترة أربعة اعتداءات لمنع فتح كنائس جديدة لم تكن مسجلة ضمن ملفات تقنين وتوفيق أوضاع الكنائس. وتقع كنيسة من الأربعة في محافظة قنا، والثلاث الأُخر داخل محافظة المنيا، وهي المحافظة الأكثر تعرضًا لحوادث الاعتداء الطائفي ضد الأقباط بحسب ما تم رصده من قبل المفوضية المصرية للحقوق والحريات، وهذه الكنائس هي: كنيسة القديس يوحنا المعمدان بقرية كوم الراهب مركز سمالوط وكنيسة مارجرجس بقرية منشية الزعفرانة وكنيسة

العذراء بعزبة نجيب التابعة لمركز مطاى. حيث أغلقت السـلطات المحلية كنسـية القديس يوحنا المعمدان عقب خروج تظاهرات من جانب بعض المسـلمين في قرية كوم الراهب، وصـلت إلى حد الاعتداء على أقباط القرية وإضـرام النيران في بعض ممتلكاتهم، واسـتمرت المناوشـات لمدة يومين تم خلالهما فرض حظر تجول داخل القرية من قبل الأجهزة الأمنية والقبض على 19 شخصًا. كما تم إغلاق كنيسة مارجرجس بقرية منشية الزعفرانة، حيث خرجت تظاهرات بعد صلاة الجمعة تطالب بإغلاق المبني الكنسي ومنع المسيحيين من الصلاة، وانتهت بصيحات الانتصار وزغاريد وتهليل النساء فرحًا بإغلاق المبنى الكنسـي. بينما تم إغلاق مبني كنسـي في عزبة نجيب بمركز مطاي، تحسـبًا لبدء أعمال عنف بناءً على شـكاوى مقدمة من بعض الأهالي من المسلمين ضد بناء كنيسة في القرية، حيث قالت جهة أمنية أن الأهالي طالبت بغلق المبنى الكنسي لعدم حصوله على التصاريح لممارسة الشعائر الدينية. فأغلقت السلطات المبني نظرًا لوجود تخوفات من تفاقم الأوضـاع بعدما أبلغ بعض الأهالي من مسـلمي القرية رفضـهم وجود كنيسـة بالقرية. جاء ذلك بعد ظهور أعداد كبيرة من مسيحيي القرية أثناء صلاة يوم خميس العهد والجمعة العظيمة، الأمر الذي لفت نظر سكان القري من المسلمين. وأخيرًا قام الأمن بمنع الصلاة في أرض بقرية فاو بحري التابعة لمركز دشنا بمحافظة قنا، كانت مطرانية دشنا قد تقدمت بطلب رسـمي ببناء كنيسـة عليها لخدمة أربعة آلاف قبطي من سـكان القرية حسـب قانون بناء الكنائس الجديد، ولكن لم يتم الرد عليها، الأمر الذي يعتبر موافقة بحسب القانون.

3- اعتداءات من جماعات إرهابية:

شهدت الفترة بين نوفمبر 2018 وحتي ديسمبر 2019 حادثين إرهابيين استهدفا تفجير كنيسة وقتل مسيحيين على أساس الهوية الدينية... في 2 نوفمبر 2019، شنت عناصر تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) هجومًا إرهابيًا أستهدف عددًا من المسيحيين كانوا في زيارة لدير الأنبا صموئيل المعترف بمحافظة المنيا. أسفر الهجوم عن وفاة 7 أشخاص، وأصيب 18 آخرين.

وفي الخامس من شهر يناير 2019، انفجرت عبوة ناسفة أعلى سطح مسجد مقابل لكنيسة السيدة العذراء والشهيد أبي سـيفين بعزبة الهجانة بمدينة نصـر، كانت موضـوعة اسـتعدادًا لإلقائها على المصـلين الأقباط عشـية عيد الميلاد المجيد، حيث أشـارت تحقيقات النيابة إلى قيام شـخص بزرع عبوات ناسـفة بإحدى الحجرات الملاصـقة للمسـجد المقابل للكنيسـة. وأسفر الحادث عن مقتل ضابط المفرقعات الرائد مصطفى عبيد وإصابة شرطين أثناء فحص الحقيبة على بعد 8 أمتار من الكنيسة.

4- حوداث عنف وتوتر طائفي بخصوص أحوال شخصية:

شهدت تلك الفترة، ثلاثة حوادث عنف طائفي غير مرتبطة بأداء الصلوات أو بممارسة الشعائر الدينية بشكل مباشر ولكنها خلافات اجتماعية لها أبعاد طائفية عميقة. ففي يوم 5 يونيو 2019، في ليلة أول أيام عيد الفطر، حدثت اشـتباكات بعزبة على باشـا التابعة لقرية شـوشـة بمركز سـمالوط بالمنيا، بعد انتشـار خبر عودة السـيدة فرنسـا عبد السـيد، والتى اشـهرت اسـلامها قبل هذه الوقعة بسـتة أشـهر، وسـط موكب احتفالي، احتفالاً بعودتها إلى القرية بعد إسـلامها، وهي احتفالات غالبا ما تحدث في الريف والصـعيد الغرض منها اسـتفزاز المجتمع القبطي في أغلب الأحوال، مما أثار حفيظة أهلها الأقباط، وحدثت اشتباك بينهم وبين بعض المسلمين بالقرية.

وفي 11 يونيو 2019، تعدى بعض المتشددين على منزل أسرة الشاب فادي يوسف تدري بقرية "أشنين النصاري" مركز مغاغة المنيا، على خلفية انتشار أخبار حول نشره مواد مسيئة للدين الإسلامي على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، وقد شهدت مواقع التواصل الاجتماعي منشورات عدائية للانتقام من الشاب وأسرته والتحريض على الأقباط، وأدى الاعتداء إلى تخريب محتويات منزلين قبطين تابعين لأسرة الشاب وعمه.

وفي 12 ديسمبر 2018، قام رقيب الشرطة، ويدعى ربيع مصطفى خليفة، المكلف بحراسة كنيسة نهضة القداسة بمركز أبوقرقاص المنيا، بإطلاق النار على كلٍ من: عماد كمال صادق، 49 سنة، ونجله ديفيد 21 سنة، أثناء تواجدهم بعملهم أمام الكنيسة مما أدى إلى مقتلهما، بسبب مشاجرة نشبت بين الطرفين على إثرها أطلق الشرطي النار على القبطي ونجله، مع سبق الإصرار والترصد وبمخالفة أساليب حماية المؤسسات الدينية.

5- استهداف النشطاء الأقباط:

في فجر 23 نوفمبر 2019، تم إلقاء القبض على الناشط القبطي "رامي كامل" واتهامه بمشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها وإساء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في نشر الشائعات، ويعد "كامل" مصدرًا هامًا لرصد أحداث العنف الطائفي. وبحسب مصادر مقربة من "كامل" فقد تم استدعاؤه من قبل جهة أمنية قبل أسبوع من القبض عليه والتنبيه عليه بالتوقف عن نشر أي محتوى متعلق بالقضية القبطية.

دور الدولة في إدارة ملف الاعتداءات على الطائفية على الأقباط

خلال الفترة من نوفمبر 2018 وحتى نهاية ديسمبر 2019، تعرضت 4 كنائس للإغلاق بسبب الاعتداءات الطائفية ضدها أو تقديم شكاوي بعدم رغبة الأهالي بوجود كنائس في القرى القاطنين بها، هذه الكنائس هم؛ كنيسة الأنبا كاراس السائح بمحافظة سوهاج، وكنيسة قرية كوم الراهب مركز سمالوط، وكنيسة قرية الزعفرانة، وكنيسة عزبة نجيب بمركز مطاى بمحافظة المنيا.

وفي تلك الوقائع خضعت الدولة لإرادة المتشددين وقامت بإغلاق الكنائس بدلاً من ترسيخ دولة المواطنة، سواء من خلال نتائج الجلسات العرفية التي تعلو المسار القضائي في بعض الأحيان، أو من خلال القرارات الفردية من جانب المسئولين وأجهزة الأمن. فالجلسات العرفية غالبا ما تشهد انحيازًا ضد الأقباط ودون حق في الاستئناف، بعقوبات قاسية تتراوح بين التهجير القسري وبين بيع ممتلكات خاصة وفرض تعويضات مالية ضخمة.

ففي واقعة كنيسة كوم الراهب والتي نشبت فيها أحداث عنف طائفي استمر لمدة يومان ووصل إلى حد فرض شبه حالة طوارئ بالقرية، وقبضت قوات الامن على 19 شخصًا من الطرفين على خلفية تصاعد الأحداث، اتفق المتواجدين في الجلسة العرفية في النهاية على الافراج عن جميع المقبوض عليهم في مقابل إغلاق الكنيسة. وفي واقعة كنيسة عزبة نجيب بمركز مطاى، كان اتفاق الجلسة العرفية هو إغلاق المبنى الكنسي وسحب الشكاوي التي قدمها بعض مسلمي القرية ضد الأقباط.

وتعقد الجلسات العرفية في مصر بموجب المادة (17) من تعديلات قانون العمد والمشايخ رقم 58 لسنة 1978 والتي تنص على أن "إجراء المُصالحات وفض المنازعات ضمن المهام الوظيفية لعُمد ومشايخ القرى". ولكن المادة بالطبع لا تصرح باستبدال الإجراءات القضائية وسيادة القانون بتحكيم أفراد قد لا يكونوا على القدر الكافي من المعرفة القانونية. ومن المفترض أن تلك الجلسات لا يترتب عليها أثر قانوني، ولكن في بعض الأحيان محاضر تلك الجلسات تخفف عقوبة المتهمين وفي أحيان أخرى تعفو عنهم، وتساعد المتهمين على الإفلات من العقاب أمام المحاكم القضائية الرسمية. [i]

أنماط الإخلال بالقانون والدستور والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

تُشكِّل الأحداث التي تم رصدها في التقرير انتهاكًا للدستور والقوانين والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الدولة المصرية فيما يخص حرية العقيدة والفكر والوجدان، وحرية الحركة والتنقل والسكن، وحرية ممارسة الشعائر الدينية، والحق في المحاكمة العادلة، فضلًا عن الحق في الحياة.

1- الحق في حرية ممارسة الشعائر الدينية:

تفرض المادة رقم (64) من الدستور المصري مجالًا للحماية الدستورية والقانونية للحق في حرية الدين والمعتقد وممارسة الشعائر الدينية في مصر. أقرت المادة بإطلاق حرية الاعتقاد في حين قصرت حق ممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة على المنتمين لليهودية والمسيحية والإسلام فقط دون غيرهم. الأمر الذي ترتب عليه خروج أي ديانة أخرى من نطاق الحماية الدستورية للحق في إنشاء دور العبادة أو ممارسة الشعائر الدينية علانيةً. ويعد ذلك تراجعًا واضحًا لمجال الحماية الدستورية للحق في حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، حيث نصت الدساتير السابقة على حرية ممارسة العقيدة لغير المسلمين دون قصرها على الأديان السماوية فقط.

كذلك لم تتحول المادة (64) من الدستور المصري إلى سياسات واضحة تضمن حق المسيحيين في ممارسة شعائرهم الدينية بحرية، فبالرغم من صدور قانون ينظم عملية بناء وترميم الكنائس تحت رقم 80 لسنة 2016، إلا إنه لم يمنع إغلاق الكنائس ولم يحل أزمة ممارسة الشعائر الدينية للمسيحيين، خاصة في مناطق الصعيد. فمنذ بدء عمل لجنة تقنين أوضاع الكنائس في نهاية سبتمبر عام 2017 تم إغلاق 12 كنيسة ومبنى كنسي على الأقل كانت قد قدمت طلباتها للجنة توفيق الأوضاع، وذلك بسبب اعتراض الأهالي من مسلمي القرى على تقنين أوضاع هذه الكنائس. وذلك بالمخالفة لقانون بناء وترميم الكنائس في مادته الثامنة، والتي تنص على استمرار ممارسة الشعائر والأنشطة الدينية في أي من الكنائس أو المباني التي تقدمت بطلبات لتقنين الأوضاع للجنة المعنية وعدم غلقها [ii]

أيضًا تشكل حوادث غلق الكنائس المذكورة في التقرير انتهاكًا لالتزام الدولة المصرية بالمواثيق والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها، وعلى رأسهم العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، في حماية حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية لجميع المواطنين على قدم المساواة، حيث يؤكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، في مادته رقم (18) علي الحق في حرية الفكر والوجدان والدين وإقامة الشعائر وإظهار المعتقد أمام الملأ، وفي المادة رقم

27 من نفس العهد يؤكد على عدم جواز حرمان الأفراد المنتمين إلى أقليات دينية من ممارسة شعائرهم بالاشتراك مع أعضاء آخرين من جماعتهم.

2- الحق في المحاكمة العادلة:

غالبا ما تنتهي أغلب التوترات والاعتداءات الطائفية ضد الأقباط بجلسات عرفية غير رسمية بعيدًا عن النظام القضائي والقانوني للدولة، في حالة أشبه بمرحلة ما قبل الدولة الحديثة وإنشاء الأطر الدستورية والقانونية. ورغم كونها غير رسمية إلا أنها تتم تحت نظر ومباركة أجهزة الدولة، ربما ظنًا منها أن تلك الطريقة ستخفف حدة التوترات الطائفية؛ بعض المناطق يوجد بها لجان عرفية ثابتة معروفة لدى أجهزة الدولة، بل وتنعقد أحيانًا بحضور عدد من كبار الضباط والمسؤولين، إلا أن الواقع والتجربة يخبرانا بعكس هذا؛ هذه الجلسات لا ترسخ سوى المزيد من التمييز الديني ضد الأقباط و تؤدي إلى إفلات الجناة من العقاب، وبالتالي تكرار حوادث الاعتداء وتزايد وتيرتها.

والجلسات العرفية تشكل مخالفة صريحة لمبدأ سيادة القانون، وكذلك مبدأ المساواة أمام القانون وحق الحياة الآمنة. فالمادة الأولى من الدستور المصري، وهي مادة تأسيسية للدولة ذاتها، تنص على أن " جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة، موحدة لا تقبل التجزئة، ولا ينزل عن شيء منها، نظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون". وتعتبر سيادة القانون ومساواة جميع المواطنين أمامه، من أهم ما يميز الدول الحديثة عن عصور ما قبل الحداثة، وتكون بمثابة عقد اجتماعي بين المواطنين والنظام السياسي، بموجبه تسير أمور الدولة وتحكم بين المواطنين، وبين المواطنين والنظام السياسي ذاته. وتخالف الجلسات العرفية صراحةً، المادة رقم 94 من الدستور المصري، وتنص على أن " سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وتخضع الدولة للقانون، واستقلال القضاء، وحصانته، وحيدته، ضمانات أساسية لحماية الحقوق والحريات".

وبخلاف مبدأ سيادة القانون، تخالف الجلسات العرفية مبادئ ومواد المساواة والعدالة ومكافحة التمييز. فالمادة رقم(53) في باب الحقوق والحريات والواجبات العامة، ترسخ مبدأ المساواة في الحقوق والحريات العامة وتحظر التمييز بين المواطنين وتكافح خطابات الكراهية، " المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر"، " التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون".

فالسمة الواضحة في الجلسات العرفية هي المساواة بين الجاني والمجني عليه وإصدار قرارات تعسفية ضد الأقباط حيث تنتهي معظم قراراتها بالتهجير القسري للأسر المسيحية، أو إجبارهم على دفع غرامات مالية، أو التنازل عن ممتلكات وأصول عقارية. وفي بعض الأحيان تقضي بإغلاق الكنائس أو منعها من استكمال أعمال البناء أو الترميم أو التوسعات. وكلها نتائج وأحكام مخالفة للدستور والقانون والعهود الدولية، سواء فيما يتعلق بحرية العبادة أو تهديد الملكية أو التهجير القسري الذي يحظره الدستور المصري في مادته رقم (63) ويقر بأنه "جريمة" لا تسقط بالتقادم.

وتنتهك الجلسات العرفية حق المواطنين في المحاكمة العادلة أمام جهات التقاضي، وتعيق وصول الضحايا من الأقباط إلى المحاكم الوطنية العادية. وحسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: " لكل إنسان - على قدم المساواة التامة مع

الآخرين - الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة، نظرا منصفا وعلنيا، للفصل في حقوقه وإلتزاماته في أية تهمة جزائية توجه إليه". ووفقا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يعتبر الحق في المحاكمة العادلة معيارًا أساسيًا، يهدف إلى حماية الأفراد من المساس بحقوقهم أوالإنتقاص أوالحرمان منها. إذ تنص المادة 14 على إنه " من حق كل فرد أن تكون قضيته محل نظر منصف و علني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية ومنشأة بحكم القانون".[1]

3- الحق في الحياة:

أكدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جلستها رقم 378 في 27 يوليو 1982، أن الحق في الحياة المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي تنص على أن " الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان. وعلى القانون أن يحمى هذا الحق. ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفا"، هو "الحق الأعلى الذي لا يجوز الخروج عليه حتى في أوقات الطوارئ العامة". وكما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نص في مادته رقم (3) على أن " لكلِّ فرد الحقُّ في الحياة والحرِّية وفي الأمان على شخصه" ويندرج تحت الحق في الحياة الحق في سلامة الجسد وتوفير الأمان أي اعتداء قد يهدد سلامة وأمن الإنسان

ولا يمكن سلب أي إنسان من حقه في الحياة إلا في أضيق الحدود كعقوبة الإعدام في الجرائم الكبرى في عدة دول، والتي تضغط منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية لإلغائها في هذه الدول، وتوفر أي من الدساتير المحلية كل سبل الحماية اللازمة لهذا الحق المقدس. وينص الدستور المصري في مادته رقم (59) التزام الدولة بتوفير الأمن والطمأنينة لمواطنيها، ولكل مقيم على أراضيها. إلا أنه غالبا ما ينتج عن الحوادث والتوترات الطائفية ضحايا، يفقدون حياتهم أو يتعرضون للأذى من أجل ممارسة حقهم في اعتقاد ما يرونه صحيحًا.

4- الحق في حرية التنقل والسكن:

أكدت المادة 62 من الدستور المصري على حرية التنقل والاقامة والهجرة، وتتوافق فيه مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولكن غالبا ما ينتج عن الجلسات العرفية في الاعتداءات الطائفية عمليات تهجير قسري ممنهجة، مجرمة دستوريًا وقانونيًا، تحرم المواطنين من حريتهم في التنقل واختيار محل إقامتهم، تحت دعاوي حماية الأمن القومي والنظام العام. وهنا تنتهك مواد الدستور ذاته الذي يحظر وجود أية قيود على تلك الحريات إلا بأمر قضائى مسبب ولمدة محددة.

[1] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CCPR.aspx

رصد وتوثيق أحداث العنف الطائفي منذ نوفمبر 2018 وحتى ديسمبر 2019

1- الهجوم المسلح على دير الأنبا صموئيل:

2 نوفمبر 2018

رصدت المفوضية المصرية قيام إرهابيين بشن هجوم مسلح على حافلتين تقلان عدد من المسيحيين كانوا عائدين من طريقهم بعد زيارة دير الأنبا صموئيل المعترف بمحافظة المنيا. وكان تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) قد أعلن مسئوليته عن ذلك الهجوم. وفي بيان تداولته وسائل الإعلام، صرح الأنبا مكاريوس أسقف عام المنيا وأبو قرقاص، بأن الهجوم وقع أثناء عودة الحافلتين من دير الأنبا صموئيل واللتان كانتا تقلان أقباط قدموا من محافظتي المنيا وسوهاج لزيارة الدير، وقد أسفر الحادث عن وفاة 7 أشخاص، وإصابة 15 آخرين.[2] تروي إحدى الناجيات من الحادث أن سيارة مسرعة تقدمت ناحية الميكروباص الذي كانت تستقله وبدأوا في إطلاق النار على السيارة من جهة اليمين ثم ترجلوا من السيارة وفتحوا النيران على الميكروباص من جميع الجهات.[3]

كانت عناصر إرهابية تابعة لتنظيم داعش قد شنت هجومًا مماثلاً على عدد من المسيحيين من زوار الدير في مايو 2017، على مقربة من الموقع الذي استهدف فيه المسلحون زوار الدير في نوفمبر 2018، مما أسفر عن وفاة 28 مسيحي وإصابة 13 آخرين.[4]

2- أحداث قرية كوم الراهب مركز سمالوط – المنيا:

10 ديسمبر 2018

وثقت المفوضية المصرية للحقوق والحريات أحداث عنف طائفي استمرت لمدة يومان في قرية كوم الراهب التابعة لمركز سمالوط بمحافظة المنيا، وبالتواصل مع أحد أقباط قرية كوم الراهب - مركز سمالوط، أفاد بأن أقباط قرية كوم الراهب يتشاركون الصلاة مع سبع قرى أخرى في كنيسة بقرية مجاورة. وأنهم قاموا مؤخرًا ببناء كنيسة جديدة بالقرية وهي

---

[2] بيان مطرانية المنيا:
https://www.facebook.com/ajax/sharer/?s=22&appid=25554907596&id=2312924968779636&p%5b0%5d=622428801162603&p%5b1%5d=2312925012112965&sharer_type=all_modes&av=100010011753584

[3] فيديو بشهادة إحدى الناجيات: https://www.youtube.com/watch?v=wVtS2GFD4P8

[4] فرنس24، "*اعتداء المنيا: المهاجمون استخدموا أسلحة آلية وأطلقوا النار عشوائيا على حافلة الأقباط في مصر*"، فرانس24، (26 نوفمبر 2017)، متاح عبر:
https://www.france24.com/ar/20170526-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%87%D8%AC%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%A3%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%B7-%D9%85%D8%B3%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%86-%D8%A3%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA

القديس يوحنا، وقاموا بصـــلاة أول قداس لهم بها يوم الأحد الموافق 9 ديســـمبر، أي قبل الاعتداء بيوم واحد وذلك من الساعة الثالثة حتى الخامسة فجرًا، ولم يكن هناك سوى الحراسة التقليدية على أبواب الكنائس... ثم عادوا إلى منازلهم بشـكل طبيعي.. وعند منتصـف النهار تقريبًا بدأ بعض أهالي القرية من المسـلمين يتحرشـون بعدد من الشـباب والمارة الأقباط ثم هجموا على عدة منازل بالطرق العنيف وحدف الحجارة مفتعلين خلافات عديدة.. في اليوم الثاني (الاثنين الموافق ١٠ ديسمبر) علموا بصدور قرار بغلق الكنيسة فتجمعوا أمام أبواب الكنيسة وقاموا بالصلاة مستخدمين عبارة كيرياليســون (يا رب ارحم) فبدأت قوات الأمن في الهجوم عليهم وتفريق التجمع، ثم قاموا بقطع التيار الكهربائي عن المنازل واقتحموا البيوت، وألقوا القبض على عدد من الأقباط وفرضوا حظر التجوال في القرية![5]

وتواصـلت المفوضـية مع أحد القسـاوسـة هناك وقال: "تعداد الأقباط في القرية كبير نسـبيًا يتراوح من ٢٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ قبطي يشـكلون حول ثلث سـكان القرية، وقد قام أحد أقباط القرية بعمل بناء من أربعة طوابق والتبرع به ككنيسـة لقرية كوم الراهب حيث لا توجد كنيسة بالقرية ويضطر أقباط القرية لقطع مسافة ٧ كيلومترات للصلاة في كنيسة إحدى القرى المجاورة. بالأمس الأحد الموافق ٩ ديســمبر ٢٠١٨، قمنا بعمل أول قداس بالكنيســة وســط تواجد أمني كنا نظن أنه لحمايتنا! بعد انتهاء الصــلاة ومغادرة المصــلين لمنازلهم، فوجئنا بقوات الأمن يغلقون أبواب الكنيســة؛ فتوجه وكيل المطرانية إلى مديرية الأمن لحل الأزمة، فأخبروه أن عليه تقديم طلب للتصــريح بفتح الكنيســة. في القرية تم قطع التيار الكهربائي ثم بدأت بعض المناوشــات في القرية من قبل بعض المتطرفين بافتعال المشــكلات وحدف الحجارة وتحطيم ثلاثة أبواب لمنازل الأقباط. في اليوم التالي الاثنين الموافق ١٠ ديسمبر ٢٠١٨، حضر موظفان من الوحدة المحلية وقاموا بنزع عدادات الكهرباء والمياه. تحرك أقباط القرية تصـورًا منهم أن المجلس يشـرع في إزالة مبنى الكنيسـة وتجمعوا أمام الكنيسـة للصـلاة. ثم بدأت المناوشـات مرة أخرى. أثناء حدف الحجارة أُصـيب أحد مسـلمي القرية، فبدأ أئمة المسـاجد في القرية بالتحريض ضــد الأقباط وتجمع أهالي من قرى مجاورة وكان الوضــع يُنبئ بمجزرة، لولا تدخل بعض العقلاء من قرية "الســاقية" المجاورة لكوم الراهب. تدخلت قوات الأمن وقامت بفض التجمعات ودخلوا على بيوت الأقباط وألقوا القبض على عدد يزيد عن المائة بينهم 70 قبطيًا، وتم فرض حظر التجوال في ظل تواجد أمني مكثف"[6]

وفي مكالمة أخرى مع أحد الأقباط بالقرية، تم سؤاله عن طبيعة العلاقة بين المسلمين والمسيحيين بالقرية، فأوضح أنها علاقة ســيئة تشــوبها التوترات ويوجد تاريخ طويل من الجلســات العرفية والتهجير القســري للأقباط، وأنهم لا يتبادلون السلام أو التهنئة بالأعياد أو أي نوع من العلاقات

علمت المفوضــية المصــرية من أحد الأقباط المقيمين بالقرية أنه تم عمل لقاء حضــره مدير أمن المنيا ورئيس مباحث سمالوط والقمص داوود ناشد وكيل مطرانية سمالوط وعدد من العمد والمشايخ والأعيان لتهدئة الوضع والاتفاق على عقد جلسة عرفية. تم عمل جلستين عرفيتين الأولى بنادي شرطة سمالوط في 10 ديسمبر والثانية في 11 ديسمبر بمنزل الحاج عاصم عبد العزيز من كبار عائلات قرية أبو سيدهم وتم الاتفاق على إغلاف الكنيسة لحين الفصل في أمرها من قبل

[5] شهادة أحد سكان قرية كوم الراهب.
[6] شهادة أحد القساوسة من إيبارشية سمالوط

الجهات المختصة بالدولة مع وضع شرط جزائي قيمته مليون جنيه في حالة مخالفة ما ورد بالجلسة العرفية.[7] وبناءً عليه تم الإفراج عن المقبوض عليهم عدا 19 شخص، عشرة منهم من الأقباط.

3- واقعة إطلاق النار أمام كنيسة نهضة القداسة بمركز أبوقرقاص المنيا:

12 ديسمبر 2018

رصدت المفوضية المصرية للحقوق والحريات قيام رقيب الشرطة المكلف بحراسة كنيسة نهضة القداسة بمركز أبوقرقاص المنيا، بإطلاق النار على كلٍ من: عماد كمال صادق، 49 سنة، ونجله ديفيد 21 سنة، أثناء تواجدهم بعملهم أمام الكنيسة ما أدى إلى مقتلهما.

وجاء في بيان أصدرته مطرانية المنيا وأبو قرقاص: "بينما كان كل من عماد كمال صادق (الشهير بعماد المقدس - 49 سنة) ومعه ابنه ديفيد عماد (21 سنة)، يقومان برفع أنقاض منزل مقابل لكنيسة نهضة القداسة في شارع الصرافة، في إطار عملهما في المقاولات في مدينة المنيا، وعلى خلفية خلاف بينهما وبين حارس الكنيسة ويدعى ربيع مصطفى، قام الأخير بإطلاق النار عليهما فقتلا الاثنين، وتم نقلهما إلى المستشفى العام في المنيا. وتم القبض على الشرطي المتهم وتقوم الأجهزة الأمنية الآن باستجوابه". [iii]

بالرغم من وصف مطرانية المنيا وأبو قرقاص للحادث على أنه مشاجرة، إلا أنه يتضح بمشاهدة الفيديو الذي يصوِّر لحظة إطلاق النار على الأب وابنه أن الشرطي قام بإطلاق النار على كليهما بدم بارد ودون حدوث أي اعتداء عليه.[8]

وفي 2 إبريل 2019، قضت محكمة جنايات المنيا، بإعدام رقيب الشرطة بتهمة قتل قبطي ونجله أمام كنيسة بمدينة المنيا عمدا مع سبق الإصرار والترصد ومخالفة قوانين العمل أمام دور العبادة، وقد أيدت الإفتاء حكم المحكمة.[9]

4- واقعة كنيسة السيدة العذراء والشهيد أبي سيفين، بعزبة الهجانة بمدينة نصر:

7 يناير 2019

قبيل احتفالات الأقباط الأرثوذكس بعيد الميلاد المجيد في 7 يناير 2019، حاول أحد الإرهابيين تفجير كنيسة السيدة العذراء والشهيد أبي سيفين، بعزبة الهجانة بمدينة نصر، وحيث أن الحراسة المشددة على الكنيسة حالت دون إمكانية دخوله؛ لجأ الإرهابي إلى سطح المسجد المقابل وقام بإخفاء العبوات الناسفة تمهيدً لإلقائها على المصلين المحتفلين بعيد الميلاد من فوق سطح المسجد. وقد أبلغ إمام مسجد ضياء الحق القوات الأمنية المكلفة بحراسة الكنيسة بإحتمالية وجود العبوات الناسفة، بعدما فوجئ المصلين بشخص ينزل من سلم المسجد أثناء أداء المصلين صلاة العشاء،

---

[7] جريدة وطني يوم 12 ديسمبر: https://www.wataninet.com/2018/12/%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%86%D9%86%D9%81%D8%B1%D8%AF-%D8%A8%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D9%85%D8%AD%D8%B6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%84%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A8/

[8] فيديو للحظة إطلاق النار: https://www.youtube.com/watch?v=vkp5nyx9uCg

[9] جريدة الوطن في 2 أبريل 2019: https://www.elwatannews.com/news/details/4095116

فظنوا أنه لص، وبعد هروبه صـعدوا إلى أعلى المبنى فوجدوا، فى غرفة لا تتبع المسـجد لكنها ملاصـقة له، حقيبة وبعد فتحها اكتشفوا أن بها متفجرات وأجهزة إلكترونية.

وقد توجهت إدارة المفرقعات إلى الموقع وتمكنت من تمشيط المنطقة وتفكيك عدد من العبوات الناسفة، ما أسفر عن مقتل ضابط المفرقعات الرائد مصطفى عبيد وإصابة شرطين أثناء فحص الحقيبة. وقد أكد القس برسوم سعد الله، كاهن كنيسـة "السيدة العذراء والشـهيد أبي سـيفين"، تلك السـردية عن الواقعة وأضـح في تصـريحاته لوسـائل الإعلام أن انفجار العبوة حدث على بعد 8 أمتار من الكنيسة[iv].

وبحسب ما نشرته جريدة "الشروق" المصرية، فقد ألقت أجهزة الأمن المصري القبض على المتهم الرئيسي الذي قام بزرع القنبلة المنفجرة قرب كنيسـة العذراء وأبو سـيفين بمدينة نصر. كما ألقت القبض أيضا على 3 آخرين بينهم شـقيقان يشـتبه بتورطهما أيضا في انفجار، حيث أكدت الشرطة أن ما سجلته كاميرات المراقبة بالمنطقة سهّل عمل فريق البحث المشكل للتحقيق في القضية وملاحقة المتورطين. [10]

5- أحداث قرية منشأة زعفرانة بالمنيا :

11 يناير 2019

بالتزامن مع افتتاح كاتدرائية ميلاد المسيح في العاصمة الإدارية الجديدة، شـهدت قرية منشـية زعفرانة بمحافظة المنيا تظاهرات من جانب مئات المتشددين من قاطني القرية، والذين خرجوا بعد صلاة الجمعة، لمنع استمرار صلاة أقباط القرية في كنيســة مارجرجس المملوكة لمطرانية المنيا حيث يُقام بها الصــلوات منذ فترة[11]، وقد أطلقوا هتافات عدائية ضــد الاقباط والكنيسـة. وأدى ذلك إلى إخراج آباء الكنيسـة والمصـليين وسـط الهتافات المسـيئة من المتشـددين وصـيحات الانتصـار وزغاريد وتهليل بعض النسـاء بعد أن قام رجال الشـرطة بوعد المتجمهرين بتنفيذ مطالبهم وإخراج المصـلين من الكنيسة، ما أدى إلى توقف الصلاة وإغلاق المبنى الكنسي.[12]

وبحسـب البيان الرسـمي الصادر عن مطرانية المنيا وأبوقرقاص، فإن الأحداث قد بدأت مع صلاة العيد في ليلة يوم 7 يناير 2019، عندما هجم مجموعة من المتشددين لإيقاف صلاة قداس العيد، ولكن قامت الشرطة بإخراجهم منه، بينما استمر

---

[10] جريدة الشروق يوم 5 يناير 2019: https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=05012019&id=32a779a7-d86c-4dc9-84d0-a50afe1bf0c0

[11] بيان مطرانية المنيا:
https://www.facebook.com/abafees1jmail/photos/a.622430224495794/2454183351320463/?type=3&eid=ARChvZA9BKRA-73TQ3Je0K4gTcqtMr0eZmgbHZQuzxESmaT_0opbHDde0m3RsfkqWJMK2knsWXBH-LqL&__xts__%5B0%5D=68.ARAO_fD7ChTMkxftPujA29FAWlBnjI8QljdJHWfnWy75FTUsEnorYvrXRjBwELKGqMDprjCzwUhDxuLEfJTLcMKO-7fR-dyvCw5fPJ1BGFZSfXeYR7ynaiW32S3mlXnvFsusDBIxzcjndRvqnCWNYCa2TswRBXrijzXslo3WWT4isbVVEJzlRUhevuUQ24_DrgdQB_kh-iVldlu6hiQufdU_Q59NtN5QeSjZKrfhwmkTDwxGZfd01uE3MXeYmfvlzZ_6SNSH1enjyiH1ibwCwq-Uokpvqg8qsshwnu__6qC4k7lvlBcvUL-Y5B584jJpsa9dzYCdoifzD1mrDTJnPv0eOg&__tn__=EEHH-R

[12] فيديو يوضح تجمهر المواطنين وحصارهم للكنيسة وتفاوض الشرطة معهم: https://www.youtube.com/watch?v=5PUgjvbpgo0

اثنان من الآباء الكهنة مع بعض المصـلين بالكنيسـة فى الداخل. ونشـبت هذه الأحداث بعد أيام من التصـريحات الإيجابية للإمام الأكبر الشيخ أحمد الطيب، حول الكنائس وموقف الإسلام منها.[13]

6- أحداث قرية نجع الغفير بسوهاج:

12 إبريل 2019

رصـدت المفوضـية المصـرية قيام عدد من مسـلمي قرية نجع الغفير بمركز أخميم بمحافظة سـوهاج بحصـار كنيسـة الأنبا كاراس السائح بالقرية وإطلاق هتافات طائفية وقذف المبنى بالحجارة، وأثناء خروج كاهني الكنيسة القس باخوم جاب الله والقس باسـيليوس زكري، قام المتجمهرون بالتعدي عليهما بالسـباب والضـرب بالعصـي هما وأقباط آخرين بحسـب فيديو اطلعت عليه المفوضية المصرية.

هذا وقد صـرح "القس باخوم جاب الله" لجريدة الدسـتور بأن الكنيسـة التي تم الاعتداء عليها مقدم بشـأنها أوراق الترخيص للجنة تقنين أوضاع الكنائس التابعة لمجلس الوزراء، وأن الاعتداء تم بسبب اعتراض المتشددين بالقرية على بناء طابق جديد بمبنى جمعية الأنبا كاراس السائح التابع للكنيسة والمشهر بوزارة التضامن الاجتماعي. وقد تم إغلاق الكنيسة حتى عودة الهدوء للقرية.[14]

7- واقعة كنيسة عزبة نجيب بمركز مطاى بالمنيا:

30 إبريل 2019

رصـدت المفوضـية المصـرية قيام الأمن بمحاولة إغلاق مبنى كنسـي تابع لمطرانية مطاي بعزبة نجيب بمحافظة المنيا، حيث قامت أجهزة الأمن باسـتدعاء كبار الأقباط بالقرية وأبلغوهم بضـرورة غلق الكنيسـة بدعوى قيام بعض الأهالي من مسـلمي القرية بالاعتراض على وجود الكنيسـة بسـبب عدم وجود تراخيص، الأمر الذي أقلق الأمن من احتمالية حدوث اشتباكات.[15] وبحسب جريدة وطني، يقطن عزبة نجيب ما لا يقل عن 400 مسيحي، ونظرًا لعدم وجود كنيسة، كانت الصلاة تتم في أحد المنازل منذ سنوات، ولكن مع تزايد عدد السكان، قامت مطرانية مطاي بشراء مبنى جديد مستقل بمساحة 300 متر، من أجل إنشاء كنيسة "العذراء ورؤساء الملائكة والآباء السواح" إلا أن عددًا كبيرًا من الأقباط قام بالصلاة داخل الكنيسة يوم خميس العهد والجمعة الحزينة، إلا أن الأمن قام باستدعاء "الأنبا جوارجيوس" أسقف مطاي لإقناع الأقباط بإغلاق الكنيسة لحين تقنين أوضاعها، وقام الأقباط المصلين بترديد هتافات رافضة لإغلاق الكنيسة، ولكن انتهى الأمر بإغلاق الكنيسة وسط وعود من الأمن بفتحها مرة أخرى.[16]

---

[13] نص كلمة شيخ الأزهر في افتتاح كاتدرائية ميلاد المسيح بالعاصمة الإدارية الجديدة، جريدة المصرية اليوم في 6 يناير 2019: https://www.almasryalyoum.com/news/details/1357515

[14] تصريح القس باخوم جاب الله لجريدة الدستور: https://www.dostor.org/2589719

[15] فيديو به مكالمة مع الصحفي نادر شكري وأحد أهالي القرية: https://www.youtube.com/watch?v=HpHPaRHlPLY

[16] جريدة وطني في 30 أبريل 2019: https://www.wataninet.com/2019/04/%D8%A3%D8%B3%D9%82%D9%81-%D9%85%D8%B7%D8%A7%D9%8A-%D9%8A%D8%AD%D8%AA%D9%88%D9%8A-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%83%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%A9-%D8%B9%D8%B2%D8%A8%D8%A9-%D9%86%D8%AC%D9%8A%D8%A8/

وفي 5 مايو 2019، تقدم كهنة الكنيسة بأوراق رسمية لمحافظ المنيا، للحصول على ترخيص بإقامة الشعائر الدينية فى المبنى الكنسي وتقنين وضع الكنيسة بشكل رسمى.[17]

8- مناوشات عزبة على باشا – قرية شوشة - مركز سمالوط - المنيا:

5 يونيو 2019

رصدت المفوضية المصرية قيام قوات الأمن يوم 5 يونيو 2019 بالقبض على عدد من مسيحيي ومسلمي عزبة "على باشا" التابعة لقرية "شوشة" بمركز سمالوط بالمنيا على إثر حدوث مناوشات واعتداءات من بعض مسلمي القرية ضد أقباطها وسط احتفالات و"زفة" وإطلاق نيران ابتهاجًا بعودة سيدة قبطية متحولة للإسلام تدعى "فرنسا يوسف عبد السيد" وذلك لاستفزاز مشاعر أقباط القرية وأهل السيدة، حيث قام المحتفلون بالتجمهر تحت بيت الفتاة وترديد هتافات استفزازية والاعتداء على المنزل[18]

وبحسب تصريحات والد الفتاة وشقيقها في أكثر من مداخلة وفيديو اطلعت عليهم المفوضية المصرية، كانت "فرنسا" قد اختفت في 20 أبريل 2018 ليتضح فيما بعد أنها قد هربت من زوجها وقامت بإشهار إسلامها لتتزوج من رجل يدعى "شعبان إبراهيم التوني" يقطن في البيت الملاصق لبيتها، وفي فبراير 2019 أخبرت أجهزة الأمن أسرة "فرنسا" باقتراب عودتها مع زوجها الجديد إلى القرية وطالبوهم بعقد جلسة للصلح والتعهد بعدم التعرض لها أو لزوجها، إلا أنه تم الاتفاق على عدم عودتها في نهاية الأمر، واضطرت 7 أسر قبطية من أقارب السيدة إلى مغادرة القرية لحين هدوء الأوضاع. وفي 5 يونيو 2019 عادت "فرنسا" إلى القرية وسط تواجد أمني مكثف لتأمين عودتها.

9- أحداث الاعتداءات على أقباط قرية اشنين النصارى:

11 يونيو 2019

رصدت المفوضية المصرية قيام مئات الأهالي من المتشددين بقرية اشنين النصارى التابعة لمركز مغاغة بمحافظة المنيا، بالتجمهر وإطلاق الهتافات المعادية للأقباط وللدين المسيحي، وقاموا بالاعتداء على منزلين مملوكين لأقباط وتدمير محتوياتهم على خلفية نشر "بوست" مسئ للدين الإسلامي على صفحة شاب قبطي من القرية يدعى "فادي يوسف تدري" بحسب بيان مطرانية مغاغة والعدوة.[19]

---

[17] جريدة وطني في 5 مايو 2019: https://www.wataninet.com/2019/05/%D9%83%D9%87%D9%86%D8%A9-%D8%B9%D8%B2%D8%A8%D8%A9-%D9%86%D8%AC%D9%8A%D8%A8-%D9%8A%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85%D9%88%D9%86-%D8%A8%D8%A3%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%82-%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85/

[18] فيديو يوضح الزفة وإطلاق النار والاعتداء على منزل أسرة الفتاة: https://www.youtube.com/watch?v=Bf84KE7PVtU

[19] بيان مطرانية مغاغة والعدوة: https://www.facebook.com/MaghaghaDioces/photos/a.2180322075412485/2180322268745799/?type=3

كانت قد انتشرت دعوات تحريضية على مواقع التواصل الاجتماعي ضد الأقباط و"فادي" 25 سنة بسبب البوست المسئ الذي نُشر على صفحته، والذي أنكر "فادي" علاقته به موضحًا أن صفحته على "الفيسبوك" تمت سرقتها واستغلالها في نشر هذا البوست[20].

واستنكر البيان الذي أصدرته مطرانية مغاغة والعدوة العنف الجماعي ضد الأقباط سواء كان الشاب مذنبًا أم لا، مذكّرًا بحدوث موقف مشابه من أحد مسلمي القرية يُدعى "رضا عيد" وانتهى الموقف فور اعتذاره. هذا وكشف البيان، أنه تم القبض على الشاب فادي يوسف وشقيقه وخاله المدعو "ناروز" أثناء اقامتهم بشقة الأخير بإحدى ضواحي الجيزة، كما أنه أعلن لشقيقه أنه مطلوب القبض على أخواله أمجد ومجدي، المُقيمين بذات المدينة، وفور علمهم توجهوا إلى مركز الشرطة لتسليم أنفسهم.

هذا وقد فرضت قوات الأمن الهدوء في القرية بعد تدخل عدد من كبار العائلات من القرى المجاورة لاحتواء الموقف.

10-مناوشات وحرائق لممتلكات الأقباط بقرية كوم الراهب:

17 يوليو 2019

وثقت المفوضية المصرية للحقوق والحريات تجدد أحداث العنف الطائفي بقرية كوم الراهب التابعة لمركز سمالوط بالمنيا، حيث أفاد أحد مصادرنا من المقيمين بالقرية قيام بعض المتشددين من مسلمي القرية بإضرام النار في ثلاث عشش مملوكة لأقباط على خلفية قيام الأقباط بفتح الكنيسة للصلاة على أحد المتوفين يُدعى"فارس".

كان قد تم إغلاق كنيسة القديس يوحنا المعمدان بقرية كوم الراهب في شهر ديسمبر 2018 تنفيذًا لحكم جلسة عرفية بعد اعتداءات من مسلمي القرية على بيوت الأقباط وشيوع الفوضى بسبب قيام الأقباط بالصلاة داخل الكنيسة. وفي 17 يوليو 2019 توفي أحد سكان القرية من الأقباط يُدعى "فارس" فقام الأقباط بفتح الكنيسة للصلاة على جثمان المتوفي الأمر الذي أثار حفيظة مسلمي القرية الرافضين لوجود الكنيسة، فقاموا بإضرام النيران بثلاث عشش مملوكة لأقباط. ولم يستدل على الفاعل.

11-الاعتداء على كنيسة مارجرجس للأقباط الكاثوليك بقرية حجازة التابعة لمركز قوص قنا.

29 أكتوبر 2019

رصدت المفوضية المصرية قيام بعض المتشددين بقرية حجازة التابعة لمركز قوص بمحافظة قنا بالتجمهر والاعتداء على كنيسة مارجرجس للأقباط الكاثوليك على إثر قيام الأقباط بمحاولة ترميم "العروق الخشبية" التي تغطي سقف الكنيسة، وانطلقت دعوات بحرق الكنسية من داخل التجمهر.

يُذكر أن مبنى الكنيسة قديم ومتهالك ومبني بالطوب اللبن حيث يزيد عمرها على مائة عام، وقد حصلت الكنيسة عام 1993 على قرار جمهوري بترميمها ولكن تم إيقاف أعمال الترميمات من قبل الأمن لدواعي أمنية. وفي عام 2006 حصلت

[20] بقية بيان مطرانية مغاغة والعدوة:
https://www.facebook.com/MaghaghaDioces/photos/a.2180322075412485/2180322222079137/?type=3

الكنيسة على حكم قضائي من محكمة القضاء الإداري بقنا في الدعوى رقم 1935 لسنة 8 قضائية ضد وزارة الداخلية بوقف القرار السلبي بالامتناع عن تنفيذ قرار الترميمات، وأيضًا لم تتمكن الكنيسة من تنفيذ حكم المحكمة.

هذا الاعتداء ليس الأول من نوعه، فقد تعرضت الكنيسة لحرق الخيام المقامة بفناء المدرسة التابعة لها من أجل الصلاة عدة مرات من قبل. هذا وتستمر مطالبات الأمن للأقباط ببناء كنيسة لهم خارج القرية.[21]

12-القبض على الناشط القبطى ورئيس "مؤسسة شباب ماسبيرو" رامي كامل:

23 نوفمبر 2019

وثقت المفوضية المصرية قيام قوات الأمن باعتقال الناشط القبطي "رامي كامل" من منزله فجر السبت الموافق 23 نوفمبر 2019.

"رامي كامل" ناشط بالملف القبطي ومصدرًا مطلعًا وهامًا لأحداث العنف الطائفي ضد الأقباط. انضم "كامل" للعديد من الحركات القبطية كان آخرها "اتحاد شباب ماسبيرو" قبل قيامه بتأسيس "مؤسسة شباب ماسبيرو". وبحسب مصادر قريبة من "كامل"، فقد تم استدعاؤه لمقر الأمن الوطني قبل حادثة القبض عليه بحوالي أسبوع، وتم الاعتداء عليه وتحذيره من الكتابة أو النشر بشأن الملف القبطي، وهو ما لم يفعله "كامل"، وفي فجر 23 نوفمبر، توجهت قوة أمنية إلى حيث إقامته واقتحموا منزله ملقين القبض عليه، وتم إيداعه على ذمة القضية 1475 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا، ووجهت إليه اتهامات مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها وإساء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في نشر الشائعات. هذا ويستمر تجديد حبس "رامي كامل" حتى تاريخ نشر هذا التقرير.

13- منع صلاة القداس في ليلة رأس السنة بقرية فاو بحري التابعة لمركز دشنا محافظة قنا

31 ديسمبر 2019

توجهت قوة أمنية في 31 ديسمبر 2019 إلى قرية فاو بحري التابعة لمركز دشنا بمحافظة قنا إلى حيث المكان الذي يجتمع فيه الأقباط لإقامة شعائر قداس ليلة رأس السنة، حيث قام الأمن باستدعاء كهنة القرية إلى مقر الأمن بنجع حمادي وأخبروهم بضرورة إخراج الأقباط من المكان ومنع دخول أي كهنة إلى القرية، وبالفعل قامت القوة الأمنية بإخراج المصلين من المكان، والقبض على أربعة أقباط وهم ملاك الأرض السابقين قبل بيعها إلى الكنيسة. وبالتزامن مع هذه الأحداث، تم نشوب حريق بمنزل مملوك لقبطي يدعى صلاح حشمت عدلي، قال بعض النشطاء على مواقع التواصل أن الحريق لم يكن عفويًا. وانتهى الموقف بالاتفاق على توقف الصلوات لحين إنهاء الأوراق والتراخيص اللازمة.

[21] جريدة وطني: https://www.wataninet.com/2019/11/%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%86%D9%82%D9%84-%D9%83%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D8%AB%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%83-%D8%A8%D8%AD%D8%AC%D8%A7%D8%B2%D8%A9-%D9%84%D8%A3/

تعود الأزمة إلى عام 2006 حيث قام المتشـــددون بإشـــعال النيران في أربعة منازل ومحلين تجاريين مملوكين لأقباط بقرية فاو بحري التي يقطنها حوالي أربعة آلاف قبطي، على إثر قيام الأقباط بالبدء في إحلال وتجديد مبنى الجمعية التي يقومون بالصـلاة بها بعد الحصـول على التصـاريح والتراخيص الرسـمية لذلك. انتهت هذه الأزمة بعقد جلسـة عرفية تم الاتفاق فيها على إلغاء هذه التراخيص وتوقف أعمال الإحلال والتجديد.

بعد صـدور قانون تنظيم بناء الكنائس في عام 2016 قامت مطرانية دشـنا بالتقدم رسـميًا بطلب لبناء كنيسـة بالقرية على قطعة أرض مساحتها 400 متر مربع، قامت مطرانية دشنا بشرائها لهذا الغرض. مرت مهلة الأربعة أشهر المحددة بالقانون للرد على طلبات بناء الكنائس، ولم يأتِ أي رد من جهة الإدارة، الأمر الذه يعتبره القانون بمثابة الموافقة. وقبل أيام الأعياد قامت الكنيسـة بإخطار الجهات الأمنية باعتزامها أداء شـعائر الصـلاة ليلتي رأس السـنة والعيد. بالفعل تم تنسـيق لقاء لبعض كهنة المطرانية مع جهة أمنية بالقاهرة وتم الموافقة على الصلاة إلا أن الجهة عاودت الاتصال وطلبت تأجيل الصلاة منعًا لحدوث أي احتكاكات؛ الأمر الذي أصاب الأقباط بالإحباط، وقرروا الصلاة ليلة رأس السنة.[22]

[22] جريدة وطني: https://www.wataninet.com/2020/01/%D9%81%D8%B4%D9%84-%D8%A3%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%B7-%D9%81%D8%A7%D9%88-%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D9%82%D9%86%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D9%82%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%A9-%D8%B1/